



Munich Personal RePEc Archive

Property Rights, Land Disputes and Social Discontent in Sudan

Mohamed, Issam A.W.

Department of Economics, Al Neelain University, Khartoum, Sudan

2010

Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/31855/>
MPRA Paper No. 31855, posted 29 Jun 2011 17:09 UTC

Property Rights, Land Disputes and Social Discontent in Sudan

Professor Dr. Issam A.W. Mohamed¹ and Mohamed A. Osman²

1. ABSTRACT.....	1
2. مقدمة.....	1
3. جنور النزاع.....	2
4. الحرب والإدارة الأهلية.....	5
5. الأرض والسلام في جنوب كردفان.....	8
6. الأرض واتفاقية نيفاشا.....	11
7. النظام السياسي والاستثمار.....	12
8. الخاتمة.....	13
9. المراجع.....	14

1. Abstract

Under the present civil Sudanese conditions, the country endures many hardships which are manifested in economic retraction, inflation, recession and stagflation. However, those are not the sole reasons for the sporadic conflicts that infest the people. Illegitimate property and economic hoardings seem to be inflaming the Sudanese societies. Social conflicts are manifested in simple man's daily complaints to open rebellions. Most academicians agree on one point, that the society endures abnormal conditions. The current paper delves into land disputes in the South Kordofan region and displays there anomalies affecting the Sudanese state of affairs. The economic and social structures are affecting the civil society which is drained of the basic available capital and livelihood, land. The study concluded that it is necessary to promote new ways of protecting land rights. If not more civil mutinies will erupt.

2. مقدمة

الغالب في ما يكتب عن السودان أنه بلاد واسعة ، ذات أرض صالحة للزراعة والرعي . وصحيحاً ذلك إن نظرنا إلى تلك المساحات الشاسعة من الأرض الطيبة . ولكن الحكومات المتعاقبة في سعيها للاستثمار كثيراً ما أعطت الانطباع أن أرض السودان خالية من من يسكنها أو يفلح أرضها . والانطباع السائد في كل الدول العربية وغيرها أن هناك أرض سودانية بحاجة إلى مستعمرين يفلحوها ويستثمرونها . هذا غير حقيقي علي الاطلاق ، لأن كل شبر في السودان به من له فيه حقوق أرض مسجلة وأخري حيازة وأخري حقوق تاريخية لا يمكن إنكارها . والنمط الرأسمالي الذي إتبعته الانقاذ وأفتت فيه بحاجة السودان لدخول المستثمر الأجنبي بأي شرط وأي امتياز ممكن منحه كان مسبباً لسخط في العديد من المناطق . وربما كان مثل هذا الإيحاء سبباً لاختلال العرف الذي كان سائداً وهدم التقاليد السائرة والإدارات القديمة ومنها الإدارات الأهلية والمحلية . ووقد صُدمت الإدارات المحلية أيام الحكم المشترك الإنكليزي-المصري كأداة لضمان السلم في الريف ، وكانت مسؤولة عن الوقاية من النزاعات

¹ Professor of Economics, Alneelain University, Khartoum-Sudan. P.O. Box 12910-11111.

issamawmohamed@hotmail.com

² Doctor of Economics, Researcher. Alneelain University, Khartoum-Sudan.

المحليّة والقبليّة والمصالحة بينها. هذا إلى جانب تولّيها سلطة قضائيّة محدودة لمعالجة قضايا القانون العرفي . وكان ذلك يتم بالتعاون مع الادارة الأهلية في القبيلة بطريقة منظمة وقوية ويدين لها بالولاء الجميع .

3. جذور النزاع

تولّت قيادة الإارات المحلية وظائف أساسيّة تتعلّق بمنح الحقّ في الأرض وتنظيمه وتطبيقه . وكان هذا النظام فعال ونزيه وقادر علي فرض العدل والأمن . التغييرات التي أجرتها حكومة مايو كان آثار سلبية كبيرة علي كفاءة إنجازها لوظائفها . وبعد انقلاب الإنفاذ في العام 1989 ، ومع تصاعد حركات المعارضة لجأت الخرطوم إلى الإدارات المحليّة لتطبيق سياسة تعبئة عسكريّة تقودها الدولة ، وإحالة السلطة للإدارات المحليّة في منح الأرض لشعوب القبائل الراغبة في التحالف مع الحكومة في وجه المعارضين . ولقد أدّى هذا إلى تسييس المطالبة بالأرض وشرح إخفاقات آليات فضّ النزاعات التقليديّة للوقاية من تدهور العلاقات بين القبائل .

وكان الوالي عمر سليمان في ولاية جنوب كردفان خلف العديد من السياسات التي اتبعتها حكومة الخرطوم حيال النوبة ، عند توليه شعبة السلام في حكومة كردفان الكبرى أوائل التسعينات . ولقد حمّله قادة قبليّون عرب ونوبيون مسؤوليّة تطبيق سياسة النظام لناحية تفكيك نظام الإدارة الأهليّة في جبال النوبة كما حدث في ديار أخري مثل دار المسيرية . وترغيباً لبعض أبناء القبائل فقد سهّل إعادة استيطان العرب في أراضي النوبة ووسّع سيطرة حزب المؤتمر الوطني عبر تحويل العموديّات الصغيرة في أراضي النوبة إلى إمارات . وفي الواقع ، تعرّضت نظارات النوبة والعرب للشرذمة والإضعاف أو التفكك عندما انتزعت من القيادة القبليّة . وأصبح العمدة بمقام الأمير وهو يُحيل التقارير مباشرة إلى الحكومة المحليّة وفي حالة النوبة ، مُنحت كلّ إمارة استقلالية عن نظارات النوبة القبليّة . وهيمنت قبيلة المسيرية التي استقرّت في منطقة أبو جنوك عليها فوّضت نظام إدارة النوبة المحليّة الأهليّة . وفي خلال المراحل الأولى من نظام حزب المؤتمر الوطني واشتداد الحرب الأهليّة ، جرت تعبئة العرب وتسليحهم للقتال . واضطرت شعوب النوبة في الأراضي المنخفضة للهروب وأُعيد توزيع أراضيها ولم تتلقّ تعويضاً مناسباً نظراً لتطبيق خطط زراعيّة واسعة لميكنة الزراعة . وحتى العام 1996 ، خضعت جبال النوبة لسياسة الأرض المحروقة جرّاء الهجرة القسريّة التي فرضتها وزارة التخطيط الاجتماعي والتي بلغت حدّ التطهير الإثني بين عامي 1991 و1996 . واستهدفت أساتذة وقادة أهليّون ونخب محليّة أخري الذين هجروا المنطقة³ . وهذا أتى وصفه وتحليله في ورقة شميدل (1998) ومنها ما تقوم به قوآت نظامية أو شبه نظامية بأعمال بذريعة التخطيط الاجتماعي . وقامت الحكومة بإغلاق جميع المؤسسات الكبيرة التي كانت قائمة قبل أن يتولّى حزب المؤتمر الوطني القيادة ، مثل شركة جبال النوبة لإنتاج القطن ومصنع النسيج ومزارع هببلا المميكنة ومشروع جنوب كردفان . كان هذا بدعوي تنمية الزراعة والحصول علي تمويل من بنك التنمية الإفريقي ومشروع التنمية الريفيّة الذي تموّله المفوضيّة الأوروبيّة من بين غيرها . وفي خلال الأعوام 1996-1997 أعاد النظام توزيع الأراضي الخصبة المخصصة للزراعة الممكنة إلى سكان من خارج المنطقة . وأكد بعض قادة النوبة أنه تم منع المنظمات غير الحكوميّة التي سعت لمساعدة النوبة من التدخل وأن الأراضي مُنحت لرجال أعمال مختارين من الشمال وحين اشتدّت الحرب ، أُطبق سكان الشمال على ملكيّة الأرض ولكنهم لم يزرعوها فأصبحت تُعرف بأرض المزارعين الغائبين .

كان هذا بدلاً عن إعادة إحياء المشاريع والمصانع القديمة ومحاولة بناء عمليّة السلام في جبال النوبة بعد انتهاء الحرب . وقامت الحكومة المركزيّة بتخصيص أموالاً لاستثمارات النفط في أبيي وفي مواقع أخري في جنوب السودان . كانت النتيجة هي شرذمة الإدارات الأهليّة بعد اضعافها نتيجة التدخل السياسي المُعد لكسب التأييد القبلي للانتخابات ولقد شكّل هذا صفةً لشرعيّة قيادة بنظر المجتمع المحليّ وأدّى إلى الحدّ من تدخلهم في الشؤون القبليّة وشدّت السلطة القبليّة نتيجة تفشي الميليشيات المسلّحة وحركات المقاومة الجديدة في المنطقة المُشار إليها أنه . وقبائل النوبة إستندت إلى ما حققته من مكاسب في اتفاقية السلام الشامل وإلى مقترحات وكالات دولية . وعقدت مؤتمرات قبليّة بعد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل حول كيفية العودة مجدداً لأرضها . وحاولت معالجة هذا الموضوع الحساس . ولكنها لم تبذل جهوداً في اقرار مواضيع هامة أخري مثل المصالحة القبليّة والتعويض السلمي ونتيجة لذلك قامت بعض قبائل النوبة بشنّ حروبٍ محدودة النطاق فيما بينها . والنزاع بين اللاخوري والتبسي وكلاهما من قبائل النوبة مثال رغم أن حكومة الولاية لم تعرّه اهتماماً ولا بعثة الأمم المتحدة في السودان ، وعزلت المؤتمرات النوبة عن العرب كما عن القبائل الأقلّيّة الأخرى . هذا بالإضافة إلي نزاعات أخري نشبت مع القبائل العربيّة . وظلّ التوتر على أشده بين قبائل النوبة والعرب حول ملكيّة الأرض وأراضي ترحال الماشية ووقع ما يزيد على عشرة صدامات مسلّحة دامية بين القبائل أو في القبيلة الواحدة بشأن الأرض منذ العام 2007 . ومن الأراضي المتأثرة منطقة دابري ، وكان بين العرب وغلفان النوبة ومنطقة كيلك

³ Schmeidl, Susanne. (1998) Comparative Trends in Forced Displacement: IDPs, and Refugees, 1964-96, in J. Hampton (Ed.) Internally Displaced People: A Global Survey (pp. 24-33) London: Earthscan Publications.

بين الحوازمة ونوبة كيفا ومنطقة كانغارو وبين المسيرية والنوبة وأم حبتان بين عرب رواغة ونوبة أم حبتان وملم الخور بين كنانة والحوازمة والكواهلة في وجه أصحاب الأرض الحوازمة . ولم تستطع إدارة ولاية جنوب كردفان معالجة هذه المشاكل القبلية في غياب دعم على مستوى الحكومة المحلية وغياب إدارات أهلية قوية . وبالتالي شعر النوبة بأنّ العرب في المنطقة الذين كانوا يعبرون الأرض بحثاً عن المراعي والمياه قد ازدادوا عدوانية منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل وأصبحت النزاعات حول الأرض أكثر تكرراً حيث سعت كل مجموعة إلى تدعيم مكتسباتها من الأرض قبل تكوين لجنة أراضي الولاية . وقال قائد مسيري ، بما أن النوبة يعتبرون بأنهم فازوا بالحرب بمجرد التوقيع على اتفاقية السلام الشامل ، فقد يُخيل لهم استطاعتهم وضع يدهم على الأرض . ولن نسمح لهم بذلك وسنقاتلهم إذا حاولوا . هذه أرض حكومية وليست ملكاً لهم . وزادت أعداد النوبة المنخرطين في صفوف الحركة الشعبية لتحرير السودان من الأزمة عندما روجوا لفكرة أنه يمكن لأصحاب الملك التقليديين ، الذين لم يتم التعويض عنهم عام 1990 ، استرجاع مزارع هيبلا الشاسعة والتي وضع الملاك من الشمال يدهم عليها .

ولكنّ بروتوكول حزب المؤتمر الوطني نصّ على أنه يتعيّن على لجنة أراضي الولاية مراجعة قوانين الدولة الخاصة بملكية الأرض وتطبيقها . ولهذا يجب أن يستند تأسيسها على صفاء النية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان وأن يترافق ذلك مع جهود المصالحة . ولا يُمكن للجنة أن تُصبح سارية المفعول إلا متى تحاورت القبائل وتولّت بالتراضي جهات ممثلة لهم إدارة هذه التسويات . وبخلاف ذلك لا يُرجح في أي إصلاح سابقٍ للانتخابات أن يكون مستداماً نظراً لتنازع التمثيل القبلي وغياب الثقة المتبادلة . وفي غياب ظروف مناسبة ، لن تُعدّ لجنة أراضي الولاية مهما عظم شأنها ، تسويات مشروعة بنظر مجتمعات الولاية ولن تكون قادرة على تولّي مهمّتها وبالتالي بدأت إدارة الولاية على تشجيع عقد مؤتمرات تقضّ النزاعات القبلية وتُعزز المصالحة ولكنّ الإدارات الأهلية كانت تفتقر إلى الموارد والشرعية الشعبية لأداء دورها التاريخي في تسوية النزاع والمصالحة . وكان يجب على الإدارات القبلية أن تُربط بألية ردّ سريع تُعنى بالنزاعات الناشئة لكي تتكلم مثل هذه الجهود بالنجاح . هذا بالإضافة إلي أن تتضمن السلطات وبعثة الأمم المتحدة . كما بدرت الحاجة إلى قيام آلية مصالحة نظامية تكون مرتبطة بالمجلس التشريعي لحكومة الولاية .

وبالنسبة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج يراوح مكانه وخطر تجدد عمليات التمرد فقد أعلن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة أشرف قاضي في أبريل 2008 أنه يتوقع أن يكسب برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج السوداني زخماً جديداً في فصل الربيع . وقد اتفقت طاوله مستديرة عقدت في شهر 9 أبريل 2008 وجمعت حولها حكومة الوحدة الوطنية والأمم المتحدة وأسرة المانحين على أن لجان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج للشمال والجنوب ستعمل على تسريح 182900 مقاتل سابق وإعادة دمجهم على فترة تمتد أربعة أعوام ، على أن تتضمن قوّات النوبة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان . كما تدعو الأمم المتحدة إلى تسريح جميع الأطفال المنخرطين في القوّات والمجموعات المسلحة ، عام 2008 . وليتكمل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج بالنجاح ، لا بدّ من وجود ثقة عامة بصمود اتفاقية السلام الشامل وباستبعاد شبح حرب جديدة وبحسن إدارة النزاعات المحلية بين القبائل وفي داخل القبيلة الواحدة . لكنّ الاتجاهات في هذا الصدد ليست بالمشجعة .

تدهور الوضع الأمني في جبال النوبة بشكل كبير بعد اتفاق وقف إطلاق النار المبرم عام 2002 . فشكّل غياب حكومة فاعلة وموحدة واستمرار النزاعات القبلية والسكانية حول الأرض عائقاً أمام عودة النازحين داخلياً ، غير أن اللجنة العسكرية المشتركة المعدة بموجب هذا الاتفاق قد أحسنت صنعاً في هذه الظروف . وهذا ما يشكل تناقضاً صارخاً مع المرحلة الحالية التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة . وقد اشتركت اللجنة العسكرية المشتركة بشكل مباشر مع الإدارات المحلية لحل النزاعات . وقامت بذلك بفاعلية وبمنهجية منظمة ، الأمر الذي حال دون تدهور الوضع . وعلى الرغم من تفوّق بعثة الأمم المتحدة في قدراتها على اللجنة العسكرية المشتركة ، إلا أنها لم تتمكن من مراقبة الوضع الأمني بفاعلية والرد بشكل مباشر على النزاعات . لذا حصرت عملياتها بنقل ما يجري بدل توقيف العنف . وسيتعين على بعثة الأمم المتحدة في السودان على الأرجح تغيير قيادتها في جبال النوبة إذا ما أرادت تطبيق مهامها المتعلقة بحفظ السلام بدل الاكتفاء بمهمة تسجيل النزاعات وحسب .

أعيد انتشار قوات النوبة الرسمية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان إلى حدود العام 1956 مع بداية العام 2008 ، ولكن من دون تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج . وقد رجح مسئول متوسط الرتبة في الجيش الشعبي لتحرير السودان أن يترأّح عدد مثل هذه الفرق في جبال النوبة ومنهم من لا يملك الزي العسكري ما بين 3000 و5000 شخص . وفيما يتخطى عديد قوّات النوبة التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان على مقاطعة الإستوائية الـ10000 شخصاً ، تحافظ النوبة على كونها أضخم فرقة غير جنوبية لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان . ويشعر العديد بالإحباط لأنّ اتفاقية السلام الشامل لم تأتِ بمنافع ملموسة عليهم . ويعتقد عدد من القادة أنه يتعين عليه الاحتفاظ بقدرته العسكرية لعلّه استعان بها مستقبلاً . ويشير القادة إلى أنهم تفادوا الاندماج في النظام الإداري مع حكومة الولاية لأنهم يريدون تقادي برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج والمحافظة على سلاحهم ضمن الجيش الشعبي لتحرير السودان والانتشار جنوب حدود العام 1956 .

توقع العديد من مثقفي النوبة أن يصوت الجنوب للانفصال عن الشمال في العام 2011 . وذلك من شأنه أن يثير مشاعر الاستياء بين سكان النوبة . والكثيرين منهم يعتقدون أن رؤيا السودان الجديدة هي حكم الأغلبية في محيط ديمقراطي ، وهي رؤيا لا تزال الحركة الشعبية لتحرير السودان تتبناها ، تخرج عن سيطرتهم . ويخشون في حال انفصال الجنوب ، من أن يُنحوا جانبا على أنهم الخاسرين في سودا مبنور الأوصال ، لذا يتعين عليهم الاستعداد لحرب جديدة . وفي 16 فبراير 2008 ، ظهرت حركة مقاومة جديدة في جبال النوبة تتمركز على طول الحدود بين دارفور وكردفان وهي الحركة المركزية لتحرير السودان منطقة جبال النوبة . طالبت الحركة بالحكم الذاتي وبتأمين الخدمات الأساسية للمنطقة . وأعلن قائدها جمعة الوكيل أنها قد تستهدف حقول النفط والمؤسسات الحكومية . وأعلنت رفضها اتفاقية السلام الشامل وقالت إنها لا تُسقط إمكانية التنسيق عسكرياً مع الفصائل الثورية في حركة تحرير السودان دارفور التي تتفق معها أيديولوجياً .

وبحسب الوكيل الذي كان تولّى سابقاً منصب رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان في ولاية الجزيرة ، ولدت الحركة رداً على تهمة سكان جبال النوبة داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان . وأمعن الوكيل في انتقاد اتفاقية السلام الشامل التي حصرت مصالح سكان جبال النوبة والنيل الأزرق ببيروتوكول مؤلف من سبع صفحات . وتلفون كوكو ، قائد سابق في الجيش الشعبي لتحرير السودان انتقد بقوة دور قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان السليبي في جبال النوبة وبدأ ينشط في تجنيد بني النوبة . كما دعا إلى تأسيس حركة مقاومة جديدة منفصلة عن الجنوبيين . وأدلى بتصريحات لوسائل الإعلام انتقد فيها قيام الحركة الشعبية بتهمة النوبة داعياً للثورة المسلحة . وقال أنه لا ينبغي بالحركة الشعبية لتحرير السودان الاعتماد في الانتخابات على دعم جبال النوبة وجنوب كردفان التي خلصت بعد عشرين عاماً من التحالف مع الحركة الشعبية لتحرير السودان أن الجنوب خانها . ودعا سكان النوبة إلى وضع حد لاعتمادهم على الحركة الشعبية لتحرير السودان واعتبار أنفسهم جزءاً من الشمال ورفض فكرة الاستقلال في استفتاء العام 2011 .

ونشطت حركة ثالثة بقيادة البلولة حامد عبد الباقي ، من قبيلة الحوازمة العربية وعضو سابق في قوات الدفاع الشعبي التي بدلت موقفها في العام 2007 والتحقت بقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان . وقد حشد عبد الباقي القوات من قبيلة الحوازمة في أم برمبيطة فضلاً عن النوبة . أوقفه الجيش الشعبي لتحرير السودان في العام 2007 ثم أطلق سراحه ، فنقل مكتبه إلى عمارات في الخرطوم حيث واصل عملية التجنيد . وضرب الجيش الشعبي لتحرير السودان على وتر التحرر من الوهم المسيطر على العديد من الشباب العاطلين عن العمل في جبال النوبة ، وأشارت تقارير أنه يتلقى دعم ريك مشار ، نائب رئيس حكومة جنوب السودان ونائب قائد الحركة الشعبية لتحرير السودان .

انتقدت هذه الحركات التي بلغ عددها تسع وعلت أصواتها غياب التحرك نحو تطبيق اتفاقية السلام الشامل وعجز اتفاقية السلام الشامل عن مواجهة احتياجات السكان في جبال النوبة والتلاعب باتفاقية السلام الشامل لخدمة جداول أعمال لا تحسن الوضع في جبال النوبة . والآثار هي تراجع الوضع في جبال النوبة حتى بالمقارنة مع زمن الحروب . لذا هي استعدت لإمكانية الانفصال عن الجنوب في العام 2011 . وإذا ما حصل ذلك ، قد تشن جبال النوبة حملتها الخاصة المطالبة بالحكم الذاتي بدل إيداع مستقبلها بين يدي تشاور شعبي لم تتوافق عليه ، وتخشى تلاعب الخرطوم به . وقد مضت عشرة سنوات على تقسيم منطقة كردفان العظمى إلى ثلاث ولايات . وقسم بروتوكول اتفاقية السلام الشامل إحدى الولايات وهي غرب كردفان إلى ولايتين هما كردفان الشمالية وكردفان الجنوبية وقد أُلحقت بجنوب كردفان أربعة محليات تقطنها في الأساس قبيلة المسيرية وأضيفت المحليات الأخرى التي تقطنها بشكل أساسي قبيلة الحمر العربية إلى شمال كردفان . وشعر أفراد قبيلة المسيرية أن الانقسامات جلبت لهم الخسارة بدل الربح . وأنهم تعرضوا للخيانة من قبل حزب المؤتمر الوطني والنخبة التي تمثلها لأنها لم تستشرهم كما يجب في خلال مفاوضات السلطة والثروة في الخرطوم . وإنخرط نخبة المسيرية بما فيها المثقفين في سياسات الحزب بدل أن تسعى لتلبية حاجات شعبها . وبالتالي ازدادت إمكانية أن تنقلب الشكاوى إلى حركات تمرد داخلية ضد الحكومة المركزية .

وترى قبيلتي المسيرية والنوبة في حلّ كردفان الغربية سبباً للاستياء من حزب المؤتمر الوطني . فتعتقد المسيرية بشكل عام والمسيرية الحمر بشكل خاص ، أن حزب المؤتمر الوطني أراد حل كردفان الغربية لخلق توازن ديموغرافي أكثر تأييداً له في الانتخابات الوطنية . فقد أعيدت محلية لقاوة التي يسكنها في الأصل المسيرية الزرق إلى جبال النوبة من الفولة في كردفان الغربية السابقة . وقد فسر هذا علي أنها تكتيكات حزب المؤتمر الوطني القائمة على مبدأ فرق تسد . وقال أبناء المسيرية أن ولاية كردفان الغربية أعطتهم إحساساً بالانتماء وحوالتهم تقاسم السلطة بشأن الأرض وموارد أخرى مع جيرانهم العرب من حمر النهود . ولكنهم شعروا بالشك في موقف حزب المؤتمر الوطني وكان عليهم أن يقاتلوا مع النوبة لحماية مصالحهم في الولاية الجديدة . وقد صرح زعيم المسيرية لمجموعة الأزمات : كان الاعتقاد هو أن حزب المؤتمر الوطني يريد إعطاء العرب مزيداً من السلطة لكننا اكتشفنا أن الحزب كان يحاول زعزعة الاستقرار في كافة المناطق التي يسيطر عليها خصومه من الأحزاب السياسية التقليدية مثل الأمة . وحاول إجراء تغييرات ديموغرافية حيثما تيسر كما في دارفور دون الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الشعب واحتياجاته الحقيقية . أولاد البحر لا يباليون .

4. الحرب والإدارة الأهلية

في خلال الحرب التي اندلعت بين الشمال والجنوب ، دخلت المنطقة في حالة تعبئة متواصلة ولم تحظ القبائل بفرصة أيضاً ح موقفها في حال انعقدت مفاوضات محتملة . واستخدم التأكيد على الهوية الإسلامية والعربية لاستدرار الولاء . وشجع النظام على الجهاد لتعبئة الشعب من أجل هزيمة أخصامه من الجنوب وجبال النوبة والنيل الأزرق . وشكلت الدعوة إلى الجهاد إطار الولاء السياسي وتلاعبت بطريقة فهم الإسلام . وقد وُضع أبناء النوبة غير المسلمين في خانة داعمي الجيش الشعبي لتحرير السودان ، فوصفوا بالكفار وتمت ملاحقتهم ومعاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية . أما مسلمو النوبة ، فقد اختيروا ليقاتلوا في قوات الدفاع الشعبي مع المجموعات العربية ضد الجيش الشعبي لتحرير السودان . وتلقى قادة القبائل الحوافز المادية من سيارات ومال وسلاح وتقديرات إضافية في الخدمات الاجتماعية . ولكن بعد اتفاقية السلام الشامل ، بدأت القبائل العربية تطرح الأسئلة حول العلاقة مع حزب المؤتمر الوطني ، خاصة عندما أصبح واضحاً أن الحزب الحاكم يحاول استمالة القبائل تحقيقاً لمكاسب شخصية . فتاريخياً دعمت كردفان حزب الأمة ، ولا زال هذا موقف معظم أبناء القيادة القبلية التقليدية ، بيد أن تكتيكات حزب المؤتمر الوطني القائمة على سياسة فرق تسد أنهكتها .

وأنشأ حزب المؤتمر الوطني نظاماً جديداً للإدارة الأهلية ، حيث قام بتقسيم نظارات المسيرية الثلاث وجعل منها إمارات بحجة تمكين الحكم المحلي . وإمارة المسيرية ست عشرة نظارة تعود كل واحدة منها إلى الحكومة المحلية وليس إلى الناظر ، فأصبح كرسي القائد الأعلى المك مجرد منصب . ونال هذا التمييز من الوحدة وبالتالي من قوة القبيلة ككل . فوجود حكومة محلية غير فاعلة وإدارة أهلية مجزأة ، أصبح القادة الوطنيون أقل تأثيراً في مجتمعاتهم . ذلك جعل التعايش الاجتماعي بين عناصر المجتمع في المنطقة أكثر صعوبة .

وعبر تقسيم الإدارات الأهلية إلى فروع ، أخلت الحكومات طاقماً جديداً من القادة الأوفياء لحزب المؤتمر الوطني بدل القيادة التقليدية المنتمية إلى حزب الأمة . وسهل ذلك إنشاء أولى مخيمات تدريب قوات الدفاع الشعبي في جنوب كردفان . غير أن الكوادر معدومة الخبرة لم تنجح في تأمين الإرشاد على المسائل الأساسية التي تطال القبائل مثل فض النزاعات والسلام وتشاطر الثروة النفطية . بعد اتفاقية السلام الشامل بدأت القبائل التي تبحث عن مزيد من التوجيه تتطلع إلى القادة التقليديين لتجدهم منمكين في محاولة تثبيت بقائهم السياسي مع حزب المؤتمر الوطني على رغم ادعائهم ما تبقى من الولاء لحزب الأمة . لكن بعض أفراد المسيرية أكدوا أن أزمة أبيي المندلعة أواخر العام 2007 وازدياد المخاطر التي تهدد معيشتهم جراء احتمال انفصال الجنوب شكلت عوامل تقرب صفوف الحكومة والمسيرية المنقسمة على ذاتها .

وقد عملت قبيلة المسيرية مع حزب المؤتمر الوطني في خلال الحرب وفي نظر الحركة الشعبية لتحرير السودان فهما كيانا واحداً . لكن المسيرية أصرت على أنها لم تقا تل لمصلحة حزب المؤتمر الوطني بل لحماية بقائها . وأن مصالحها تطابقت مع الحزب الحاكم . وعلى الرغم من دعمها لوحدة السودان كما ورد في اتفاقية السلام الشامل ، إلا أنها إختلفت في نقطتين هما بروتوكول أبيي وحل ولاية كردفان الغربية . وإدعي شباب المسيرية مدعومين من قادتهم أن النخب التي ذهبت إلى نيفاشا للتفاوض حول اتفاقية السلام الشامل تبنت جدول أجندة حزب المؤتمر الوطني من أجل المحافظة على مواقعها بدل الدفاع عن الشؤون القبلية . وإتهمت قبيلة المسيرية حزب المؤتمر الوطني باستغلالها في الحرب وإهمالها بعد عودة الاستقرار . وكان يجب أن يتبع توقيع اتفاقية السلام الشامل ببرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج . لكن تم وقف دعم ميليشيات المسيرية مع غياب أي مساعدة حول نزع السلاح أو إعادة الاندماج . وافقرت الإدارات الأهلية القدرة على إعادة دمج المقاتلين ، لأن الموارد التي توفرت لها خلال الحرب لم تعد موجودة . ومع توقف حزب المؤتمر الوطني عن دعم القبائل والميليشيات المقاتلة وامتناعه عن تنفيذ وعود التنمية بدأت شكاواهم ضد الخرطوم تتزايد .

تشكل البطالة داخل هذه التنظيمات نسبة مرتفعة وعدم وجود الثروة الحيوانية والمسؤوليات العائلية والانتساب إلى قوات الدفاع الشعبي كان بيئة مشجعة على التعبئة . ولقد التحق بالجيش الشعبي لتحرير السودان عام 2007 أكثر من 14000 رجل من المسيرية من قوات الدفاع الشعبي سابقاً بمن فيهم بعض قادة القبائل ونالوا مناصب ورواتب عالية . حل ذلك مكان برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج . وكان حاكم ولاية الوحدة تعبان دينج يؤمن لهم الطعام والمستلزمات الأخرى . لكن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تتمكن من تسديد رواتب المجندين الجدد بصورة منتظمة ، فأقنع حزب المؤتمر الوطني العديد منهم بالعودة إلى صفوفه عبر تقديم حوافز مالية . ثم تم تفكيك مخيمات الحركة الشعبية لتحرير السودان وتم نشر بعض المجندين الذين بقوا معها على طول حدود العام 1956 . قالت قبيلة المسيرية أن معظم هؤلاء المقاتلين لا يشكلون تهديداً لها وأن شبابها يحتاج للعيش لكنهم لن يقاتلوه . عاد الكثيرون منهم عندما تفاقت مشكلة أبيي لدعم مجتمعاتهم . ومع إهمال المؤتمر الوطني وإمكانية انفصال الجنوب كانت المسيرية تحتاج للاتحاد وتضامن أُثيرت مسألة مصالحة القادة المحليين والنخبة في الخرطوم لكن كان لشباب المسيرية المثقفين مدخل مختلف وهو أنه إذا بقيت مظالمهم بلا حل فقد يلجأون إلى ردود فعل عنيفة .

هذه كانت خميرة ولادة الحركات الشعبوية المعارضة والتي بدأت حين قام شباب المسيرية المثقفون بالتأسيس

لمنتديات جديدة طالبوا فيها الحكومة المركزية بالاستجابة فوراً . وعندما اتخذ القرار بحل كردفان الغربية في مايو 2005 ، أرسلت الخرطوم سلمان سليمان بديلاً عن الحاكم الطيب عبد الرحمن مختار لتولي حماية النظام . ولدى وصوله إلى الفولة ، لاقته المظاهرات . واحتلت مجموعات شابة المنصة لمنعه من الكلام . وبعد ذلك أرسلت الحكومة الحاكم السابق ليُعيد الهدوء . وفور لقائه قادة الشباب سرت الشكوك حول تواطؤ البعض مع حزب المؤتمر الوطني . وتم تعيين شخصية بارزة هي حميدان علي حميدان كمفوض لمدينة دار السلام ثم نقل لمكتب الرئاسة كمفوض . وضحّ حزب المؤتمر الوطني مبالغ ضخمة من المال قيل أن بعضه لم يحسب بدقة بهدف المناصرة . وبدأت المشاريع تنفذ مباشرة من مكتب الحاكم بدل أن تمرّ عبر الوزارات المعنية وقد حُلّت الولاية رسمياً في 20 أغسطس 2005 . بعد تسعة أشهر . وفي مايو 2006 بدأت حركة شمم ترصّ صفوفها . واتخذت من دار مسيرية ومن ضمنها أبيي منطقة لعملياتها . وطرحنا المشاكل على نحو تحليلي يهدف إلى إشراك الحكومة المركزية بطريقة بناءة وإلى طلب الحصول على رد مقنع وتفادي المواجهات المسلحة . وقد فصّلت مذكرة قدمتها الحركة وبلغت مساعد الرئيس نافع علي نافع وهو نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني للشؤون التنظيمية والمسئول عن ملف دارفور ، إثني عشر مطلباً حول التنمية وآراء حول أبيي . وأعطت الخرطوم 30 يوماً للرد . وعندما لم ترد الحكومة ، نظمت حركة شمم عصياً مدنياً في الفولة في 16 ديسمبر 2006 . وتحت شعار يوم الحداد كإشارة إلى إهمال حزب المؤتمر الوطني للمسيرية عطل أعضاء القبيلة المصارف والمراكز العامة والأعمال الخاصة وأسوا المجموعة . وقد ربطت المخابرات وأجهزة الأمن شمم بتورا بورا وهو الاسم المستخدم لوصف التمرد في دارفور . واتهمت شمم بالتخطيط لتوسيع التمرد ليطال الولاية مستهدفاً حقول النفط وخطوط أنابيبه . وفي بداية العام 2007 أرسلت الحكومة وفداً من نخبة المسيرية لتهدئة الوضع الذي رأت فيه انتفاضة قبلية وليس مسألة سياسية . واجه الوفد الشعب في لقاة وبابانوسا والفولة والمجلد . لكن لجان الشباب بقيادة شمم أحبطت المبادرة عبر تنظيم منتديات مضادة . ومع تلقي مجموعات الشباب الدعم ، أرسلت الحكومة مبعوثاً رئاسياً هو الدرييري محمد أحمد . سلمه قادة الشباب مطالبهم بما فيها ترتيب اجتماع مع الرئيس . فنظم المبعوث زيارة للرئيس البشير في يونيو 2007 ، قدم فيها وعوداً صريحة بالتنمية بما فيها تطوير الطرقات ومحطات توليد الطاقة . كما أوعز إلى الحكومة بتشكيل هيئة تنمية كردفان وطلب من الشباب إعداد لجنة للمتابعة . لكن بعد مضي تسعة أشهر ، شعر الشباب أن مطالب قليلة تحققت وطالبوا بحل اللجنة . رد الرئيس طالباً منهم إعادة هيكلتها . فوافقوا لكنهم قارنوا تطوّر منطقتهم بمشاريع في الشمال مؤكداً أن حزب المؤتمر الوطني قد خذلهم . وقال قائد شاب لمجموعة الأزمات لقد أنفق حزب المؤتمر الوطني الكثير من المال على الشعب الذي لم يقاتل في الحرب مقارنة لولاية النيل والولايات الشمالية ، بينما نحن الذين حاربنا ، لم نتلق سوى الوعود الكاذبة .

التحق الشباب من مختلف الأحزاب السياسية بالحركة . وأصبحوا بهذا أطرافاً أساسيين في مواجهة مشاكل المنطقة لا بل أصبحوا يختبرون مدى التحامل الذي يتعرض إليه الشباب من قبل السياسيين في حزب المؤتمر الوطني وحزب الأمة وقادة الإدارة الوطنية على حد سواء . وفي 16 مايو 2006 ، نظموا مؤتمراً ضم أعضاء شمم وشكلوا مجلساً من خمسين عضواً يمثلون أهم مدن المنطقة وبلداتها الكبرى . تتلقى الحركة الدعم من مختلف الأطياف السياسية ولا سيما الأعضاء السابقين في حزب المؤتمر الوطني وحزب الأمة والحزب الشيوعي . وتدعي الحركة أنها تسعى لمواجهة احتياجات المسيرية وحقوقه . وقد بدأت العمل في المدن الكبرى في جنوب كردفان مثل الفولة وبابانوسا والمجلد . وقال بعض قادتهم أن المنافع بدأت تتحسن للمنطقة . وعلى سبيل المثال لم يبدأ بناء الطرقات إلى الفولة وحفر الآبار لمياه الشرب وتشييد محطات طاقة لولا مواجهتهم الحكومة وقدرتهم على التفاوض مع كبار النخبة والمسؤولين . وبدأوا يحظون بقبول مجتمعاتهم ومليشيا قوات الدفاع الشعبي . وأصبح من الممكن أن يكونوا القادة المحليين الجدد في كردفان الغربية ويحلوا محل النخب التقليديين . فهم مثقفون ويجيدون الحديث ويفهمون السياسة المركزية . ويستطيعون القيادة لمواجهة مشاكل أبيي وتقاسم عائدات النفط والتعويض عن الضرر البيئي الذي أحدثته تلوث النفط وبناء خط الأنابيب .

في المرحلة التي تلت المؤتمر والعصيان المدني في الفولة عام 2006 ، نشبت خلافات في قيادة شباب حول النهج الواجب إتباعه . فقد اعتقد العديد أن المزيد من الحوار لن يؤدي إلى النتيجة المرجوة من الخرطوم . في المقابل ، أراد البعض الآخر زيادة خياراته لتتضمن استخدام القوة . في بداية العام 2007 أدت اجتماعات سرية عقدت بين حركة شباب وبين قادة شباب من المسيرية في قوات الدفاع الشعبي إلى الاتفاق على أن تشكل الأخيرة جناح الحركة العسكري . لكن ذلك لم يترجم تحركاً عنيفاً . وشكك بعض القادة المحليين التقليديين في الحركة . فهم اعتبروا أن شمم تواجه المسائل الإقليمية على نحو بناء من دون مناصرة القوة . لكنهم اعتقدوا أن بعض القياديين يميلون إلى العنف . واعترفوا أن شباب وشمم قد كسبا معاً ولاء العديد من المسيرية ، وكانوا قلقون من أن تتصرف القبيلة بشكل مستقل وتوسع إلى الأدوار الجديدة . هذا التفتك في المسيرية . وشككوا في وجود روابط بين بعض عناصر شباب ومجموعات الثوار في دارفور وخشوا بالتالي إمكانية انتقال التمرد إلى كردفان الغربية بالتنسيق مع حركة العدل والمساواة .

أزمة أبيي جمعت بين شباب والإدارات الأهلية حول الحاجة إلى توحيد قيادة المسيرية بعيداً عن تأثير حزب

المؤتمر الوطني أو ثوار دارفور . غير أن مسئولين كبار في إدارة المسيرية الأهلية قالوا أنه إذا واصلت الخرطوم تجاهلها مطالب الحصول على حصة متساوية من المشاريع التنموية ولم تحل مسألة أبيي . لم توجد ضمانات تردع حركة شباب مدعومة بقوات الدفاع الشعبي من حشد قبيلة المسيرية ضد حزب المؤتمر الوطني . في منتصف العام 2007 ، حاولت حركة شباب مواجهة النزاع بين قبائلها وبين قبيلة دينكا نوك في أبيي من خلال نشاطات ثقافية واجتماعية مشتركة . فكان يفترض أن يقوم شباب المسيرية من مقلاد وفولة بزيارة بلدة أبيي وقرى أخرى تابعة لدينكا لأداء الرقصات والمشاركة في الألعاب الرياضية ، على أمل أن يسهم ذلك في ردم الهوة وتعزيز التعايش الاجتماعي . غير أن هذه النشاطات لم تتعقد لأن دينكا نوك شككت بالحركة . وكانوا يعتقدون أن المسيرية العجائبة لم يدعوا جهودهم للعودة إلى ديارهم بعد اتفاقية السلام الشامل . وأكدوا أنه إذا ما أرادت قبيلة المسيرية تحسين العلاقات بالفعل يتعين عليها أولاً كبادرة حسن نية مطالبة الحكومة المركزية بإنشاء إدارة تمكن أبيي من الحصول بالمساواة على الموارد . ولا يمكن بناء التعايش الاجتماعي بين مجموعات دينكا نوك والمسيرية في المنطقة إلا إذا وافق الطرفان على التعايش الذي يعتمد بدوره على التسوية السياسية النهائية في أبيي وعلى موافقة ممثليهم القبليين على إجراء المحادثات . غير أن الأزمة التي اندلعت في مدينة أبيي في مايو 2008 بين الجيش الوطني بدعم من ميليشيا قوات الدفاع الشعبي والجيش الشعبي لتحرير السودان وتجدد تهجير الدينكا زاد من حدة العداء بين القبليتين والذي كان موجوداً منذ الحرب . علي أن حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان تسببا في خلافات كثيرة من خلال التلاعب بالانشقاقات الإثنية . واتبعا تكتيكات فرق تسد وإضعاف السلم الاجتماعي الذي كان قائماً ذات يوم في ولاية كردفان الجنوبية بين المسلمين وغير المسلمين وبين العرب وغير العرب . وكان من سبل رأب الصدع حمل حكومة الوحدة الوطنية على تطبيق بروتوكول اتفاقية السلام الشامل الرامي إلى إقامة حوار في كردفان الجنوبية بين أبرز القبائل بهدف التوفيق بين المصالح والطموحات ولكن الوقت كان ضيقاً ، وبدرت الحاجة إلى تحقيق تقدم ملموس بشأن الدمج والإصلاح أفضاه قبل عقد الانتخابات الوطنية وما تحمله في طياتها من مخاطر .

تشكل ولاية جنوب كردفان جزءاً مما يُعرف بحزام السافانا ، الذي يميّز بتفاعل إثني بين العرب والنوبة والعرب الجنوبيين والنوبة والجنوبيين . وتقيم هذه المجموعات تبادلات اجتماعية واقتصادية وتترابط معيشتها في ما بينها ، وهي تتشارك مصالح مشتركة ومتنافسة . وترتبت عن الحرب الطويلة شكوى متراكمة تجلت عن طريق هويّات عرقية وإثنية أفارقة كما هي الحال في نزاع دارفور . كما فشلت الحكومات المتعاقبة في معالجة المشاكل ولا سيما نظام حزب المؤتمر الوطني في خرطوم والذي تسبب على العكس بتشدّد العنصرية في وجه العروبة والإسلام ولا زالت هذه الهوة العرقية تمثّل خطراً فعلياً يهدد وجود السودان الذي أخفقت حكومة الوحدة الوطنية في معالجته . وليس شركاء هذه الحكومة من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان متمسكين تمسكاً شديداً بمبادئ اتفاقية السلام الشامل . وهذا يظهر في ما يخصّ التحوّل الديمقراطي والمصالحة وهما ركيزة فضّ النزاع والتعايش السلمي بين مجموعات كردفان الجنوبية . وينجم عن هذا تصدّع الثقة التي توليها هذه المجموعات لكلا الحزبين بهدف السير بجدول أعمال السلام إلى أبعد من المصالح الحزبية . وما لم يُقابل هذا برداً عكسي فقد يُضفي إلى فشل اتفاقية السلام الشامل . كانت كردفان الجنوبية في الخطوط الأمامية في أثناء الحرب ولكنها أساساً هاما لعملية بناء السلام والمصالحة واستقرار المنطقة شرطاً أساسياً إذا أُريد للسودان أن يستقر . هذا الوضع يُذكر بدارفور عند اندلاع النزاع . لهذا فإن الفشل في تطبيق أحكام اتفاقية السلام الشامل لمناطق كردفان الجنوبية والنيل الأزرق وأبيي سبباً مقوض لمصداقية اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب كإطار عمل منطقي لتسوية نزاع دارفور وغيره من النزاعات المماثلة القائمة على حدود العام 1956 .

ويُرسى البروتوكول حول فضّ النزاع في ولايات جنوب كردفان ، جبال النوبة والنيل الأزرق عملية تشاور شعبي يُمكن من خلالها التعبير عن الآراء بصورة ديمقراطية ومعالجة الشكوى . وينصّ البروتوكول على ضرورة عقد التشاور بعد الانتخابات العامة المرتقبة عام 2009 والتي قد تبرز الحاجة إلى تأجيلها حتى العام 2010 . تنصّ المادة 33 على واجب أن يقوم المشرّعون المنتخبون بإقامة لجنة تقييم برلمانية تنظر في تطبيق البروتوكول وتُعدّ تقريراً بعد مضي عام على الانتخابات . ولن يصدر التقرير على الأرجح قبل سنة من نهاية الفترة الانتقالية عام 2011 . كما أدّى التأخير في التطبيق إلى إحباط النوبة بدرجة أكبر واستبعاد إمكانية أن يُنمّر البروتوكول والمشاورات الشعبية نتائج إيجابية مثمرة .

مثلت المشاورات الشعبية فرصة ذهبية تُمكن سكان كردفان الجنوبية من وضع جدول أعمال خاص بهم في ما يخصّ المفاوضات مع الخرطوم . ومنها إمكانية إعادة التفاوض بشأن الحكم الذاتي . لكن لم يُبدي الكثير من النوبيين تفاؤلاً حيال العملية نتيجة إشراك المواقع التي يسيطر عليها عرب في الولاية بعد حلّ كردفان الغربية . كما شعروا أنّهم تحت رحمة حزب المؤتمر الوطني وتلاعبه بالتعداد والسبيل الوحيد الذي يضمن لهم مصالحهم هو الفوز بغالبية معقولة في الانتخابات ولا سيما في المجلس التشريعي . ورأى أنصار الحركة الشعبية لتحرير السودان ومؤيدوها أن الحزب سيفوز بالغالبية في المجلس التشريعي على الرغم من الفتور الملحوظ حياله ولا سيما بين صفوف قبائل النوبة . كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تحتاج أن تعترف بعدم وجود قاعدة تحوّلها أن تجمع القبائل المختلفة في الولاية لتعالج مشاكلها وأهدافها . وأصبح من الأهمية أن يستعد سكان الولاية

للتشاور عن طريق وضع جدول أعمال مشترك . احتاجت المجتمعات المحليّة المنقسمة سياسياً أن تحرص على خدمة مصالحها عبر التوفيق بين الاختلافات والطموحات واستخدام موارد مشتركة حتّى في حال انفصال الجنوب عام 2011 . وكان يتعيّن على مجتمعات كردفان الجنوبيّة أن تتحاور بشأن المبادئ المتعلّقة بالتعايش السلمي لاستكمال البروتوكول . علي أنه في غياب جدول أعمال مشترك فلم يكن ممكناً لأي مجموعة من الإستفادة من التشاور الشعبي كان يجب على الولاية الجديدة أن عقد حواراً شاملاً يضمّ جميع نواحي كردفان الجنوبيّة وإشراك ممثلين عن القبائل كافة في حوار يُصادق عليه المجلس التشريعي ويُعبّر عن الأهداف الأوليّة لعملية التشاور المحتملة . وكان يجب على جدول الأعمال أن يتضمن تحديد مواطن قصور اتفافية السلام الشامل . جاء في المادة (3-6) تحديد المبادئ التي توجّه عملية التشاور ومناقشة التأسيس لآلية نظاميّة على مستوى الولاية تكون مشابهة لمفوضية السلم لجنوب السودان المعنيّة بفضّ النزاعات القبليّة سيّما في ما يخصّ استخدام الأرض وطرق ترحال القطيع . أهم مبدأ كان تحديد المبادئ الأساسية التي توجّه عملية تأسيس لجنة أراضي الولاية .

5. الأرض والسلام في جنوب كردفان

بالنسبة لتفادي تردّي الوضع وتأزمه ، كان لا بدّ من اتخاذ تدابير ملموسة تترجم مكاسب السلام على الأرض . ففي غياب حكومة فعّالة ومقبولة في الولاية تكون قادرةً على التوفيق بين مطالب المواطنين ، وإذا تركت إدارة الأمن في عهدة ميليشيات غير مسؤولة أو بين يدي المجتمعات المحليّة نفسها كان يشكل خطورة أمنيّة . وكان يجب على الحكومة والجيش الوطني والشعبي لتحرير السودان المسارعة إلى دمج المقاتلين في وحدات الدمج المشتركة بموجب اتفافية السلام الشامل وتدعيم هيكلية القيادة . من الأساسيات أن تقوم الحكومة بتوفير الأموال للبدء في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج وتسريع الدمج الإداري وإنشاء لجنة خدمة مدنيّة لضمان توظيف الموظفين الماهرين والمؤهلين دون سواهم . وتعيّن على حكومة الوحدة الوطنيّة أن تُحمّل أعضاء حكومة ولاية كردفان الجنوبيّة مسؤولة الفساد المتفشى بما في ذلك على أعلى المستويات حيث تختلس الأموال المخصصة لتدعيم مكتسبات السلام . وكانت الولاية تحتاج لمكافحة الفساد وإطار لعمل تشريعي وتنظيمي وتزويد المنطقة بموارد على فترة طويلة . كان يجب على الخرطوم تصرف نسبة 2% المتراكمة من عائدات النفط وأموال صندوق إعادة التأهيل والتعمير للمسيرية وحكومة ولاية كردفان الجنوبيّة لتسريع عملية التنمية . كل هذا لم يتم فيه إلا القليل . وتأسست في غرب الولاية هياكل حكوميّة ولجان شعبية بهدف رصد وجهة صرف هذه الأموال واستخدامها ، في حين لم تحظَ أبني بإدارة مماثلة ، ولم تتأسس إدارة قادرة على توزيع الأموال في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان . وبهدف تسريع تدفق مدخلات مماثلة إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبيّة لتحرير السودان ، كان المطلوب أيضاً من شركاء الحكومة الوطنيّة المسارعة إلى إقامة لجنة مشتركة قادرة على الإفادة منها والعمل عن قرب مع مؤسسات الحكومة لتحديد أكثر المناطق استضعافاً ، حرصاً على التخطيط المناسب وعلى مشاريع توزيع مكتسبات السلام .

اتفق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبيّة على تخصيص 75% من الصندوق الوطني للتنمية وإعادة التعمير إلى المناطق الانتقاليّة ، بما في ذلك كردفان الجنوبيّة . ولكن لم ينفق في الولاية غير القليل . وصعب رفض الجهات المانحة دعم الصندوق ما لم تعالج أزمة دارفور . وساهمت المساعدة الإنسانية ومشاريع التنمية على محدوديتها في تحسين وضع البعض وإنقاذ حياة الكثيرين ولكنها ارتكزت على أهداف قصيرة الأمد . وما أن تقوم آليات محاسبة أساسيّة ، حتّى يجب على الجهات المانحة إيجاد مشاريع سريعة التأثير في الولاية الجديدة . أمّا في ما يعلّق بعملية إعادة التأهيل والتعمير ، فكان يجب إشراك الجهات المسؤولة لتحديد التوقعات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة . ولهذا يجب أن يتوقّر المزيد من التمويل وأن توافق جميع الأطراف على سياسة تنموية في الولاية الجديدتوأمًا الخطّة التي رفعتها حكومة الولاية لدمجها في الخطّة الإستراتيجيّة الوطنيّة الخمسية فهي نتاج عمل مكثبي ولا تتعدى كونها مجموعة مستندات وبيانات قديمة تتضمن توصيات العام 2005 الصادرة عن بعثة التقييم المشتركة والتي أجرتها الحكومة المركزيّة ومنظمة الأمم المتحدة عام 2006 . وأورد تقرير البعثة حاجات التأهيل وإعادة التعمير عبر السودان التي لاقت مصادقة البرلمان الوطني . ومع أن حكومة الولاية أوردت في خطتها توصيات حول كردفان الجنوبيّة ، إلا أنّها لم تتضمن بعض المناطق . وأدى التصعيد إلى مسلك المنطق العنيف عندما لجأت إليها جميع الأطراف في خلال الحرب لحشد الدعم . ولكن في حقبة بناء السلام كان يجب على المؤتمر الوطني والحركة الشعبيّة إيقاف هذه الممارسات . ووجب على الطرفين أن يشجعا على بناء الحوار بين قبائل النوبة وبين العرب المقيمين من أجل تحديد أولويّات مشتركة ترمي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتشجيع حكومة الوحدة الوطنيّة على تلبية الحاجات والتوقعات الوطنيّة . وكان من شأن حوار مماثل ينعقد قبل الانتخابات أن يُرسي دعائم عملية تشاور ناجحة لما بعدها . وفي المنطقة تجارب من مؤتمرات قبليّة سابقة انعقدت لفضّ الخلافات بين النوبة والعرب والمسيرية ودينكا نوك . وكان يجب على الإدارة الأهليّة والمنظمات الشبابيّة مثل شمم والنخب والمتقنين في كلا المنطقتين تشجيع سكانها للتعاون في سبيل

المصالحة والتعايش السلمي ومجابهة الجهود الحزبية الرامية إلى الفوز بالانتخابات والمساهمة في السلم الاجتماعي .

كان يجب على بعثة الأمم المتحدة في السودان مراجعة العملية في جبال النوبة لتعزيز قدرتها على الوقاية من النزاعات القبلية والمشاركة بصورة فاعلة في إرساء نظام إنذار مبكر للوقاية من النزاع مع ممثلين عن الشرطة الوطنية والإدارة الأهلية ودعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولاية . وإذا بدت القيادة المحلية عاجزة عن تلبية مهمة البعثة وجب استبدالها . ومن الملح أن تعتمد الجهات المانحة إلى توفير الدعم الفني ضماناً لإعادة إدماج مناطق الحركة الشعبية لتحرير السودان إدارياً في حكومة الولاية . وتشكل عملية بناء السلام الناجحة في الولاية الجديدة ضرورة لاتفاقية السلام الشامل ولتدعيم عملية السلام في السودان ككل . وهي تقتضي مزيداً من الدعم الدولي السياسي والمالي على حد سواء .

الواقع أن شركاء اتفاقية السلام الشامل أهدموا ناحية مهمة لتحقيق السلام في السودان . وكانت النتيجة أزمتي دارفور وأبيي . وزاد عليهما فقدان الثقة . وهناك ضغوط من الحركات المسلحة الدارفورية علي ولاية شمال كردفان جعلت الوضع أمنياً ينزلق إلى شفير الهاوية . وفي ولاية كردفان الجنوبية أسُتخدم النوبة والمسيرية كأدوات في لعبة كبيرة . ومنذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في العام 2005، تدخل حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان عن حلفائهما في جنوب كردفان وبدلاً من الإيفاء بالوعود التي قطعها في زمن الحرب وأهمها التنمية وأعمال أخرى على أمل أن تُحقق لهما الفوز في انتخابات 2009 أو 2010⁴ .

ضاق الحال بقيادات قبائل النوبة والمسيرية ونال منها الإحباط لما تُمارسه السلطة المركزية من تهميش وتغييب مكاسب السلام . وأصبح من المحتمل اللجوء إلى العصيان المسلح . وإذا أخفق حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في إضفاء للمنطقة أهميتها فقد تعاود رياح الحرب صريرها وتهدد استقرار المنطقة المنقسمة أصلاً وللوقاية من نزاع جديد في كردفان الجنوبية يجب إدراجها بشكل أساسي على جداول الأعمال الوطنية والدولية .

وقامت الأطراف المتناحرة بتجنيد مواطني الولاية في خلال الحرب بين الشمال والجنوب وعلى الرغم من وجود اتفاقية السلام الشامل ، لم تندم بعد الجراح التي أحدثها النزاع ، فالمواطنون منقسمون في ما بينهم وتتجادبهم الخطوط السياسية والقبلية والمتقاتلون مدججون بالسلاح ومنظمون ويشعرون بأن حماة الأمتس تخلوا عنهم ، ولم يفوا بوعدهم مشاركتهم مكاسب السلام وبالتالي أن عودة المهجرين داخلياً ، كما مشاريع التنمية وإقامة حكومة متكاملة للولاية توقف تماماً . ودار نزاع حول الأرض وحقوق الرعي والزراعة نتج عنه صدامات وحصدت المواجهات حياة آلاف من دون ما يُشدر بردٍ وطني أو محلي شامل أو مستدام . وأضاف إلى ذلك الجهود التي بذلها حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان لاستمالة قبائل عربية وإفريقية قبل الانتخابات عبر تسييس سياسات التنمية فتزيد من حدة التوتر .

المصالحة القبلية والمجتمعية الرامية إلى تعزيز التعايش السلمي وهي مهمة شاقة ولكنها أساسية . ووجب إصلاح الخلافات والسياسات المسببة للصدامات وهذا يتعدى مجرد الوقاية من اندلاع نزاع محلي . ولا شك في أن مصير عملية بناء السلام في هذه الولاية الموجودة على الخطوط الأمامية سيعكس إلى حد بعيد قدرة عملية السلام على البقاء في السودان وقدرة اتفاقية السلام الشامل على أن توفر إطار عمل فعلي لمعالجة نزاع دارفور وتلبية رغبات كل من لا ينتمي إلى الدوائر الانتخابية التابعة للحركة الشعبية لتحرير السودان وحزب المؤتمر الوطني . وفي حال فشلت عملية بناء السلام في المناطق الانتقالية القائمة على طول حدود العام 1956 بين الشمال والجنوب ، حيث لا تزال غالبية القوات العسكرية التابعة لكلا الجيشين مرابضة ، فمن المستبعد أن يمرّ بسلام استفتاء الجنوب الذي تلحظه اتفاقية السلام الشامل . وعلى الرغم من انقضاء ما يزيد على نصف المرحلة الانتقالية ومدتها ست سنوات ، لا يزال الوقت متاحاً لتطبيق خطوات أساسية تُهدئ الوضع قبل أن يحين موعد الانتخابات الوطنية ، المرتقبة عام 2009 رغم احتمال تأجيلها إلى العام 2010 . وبالإضافة إلى إنشاء إدارة متكاملة للولاية ، يتعين على حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان تسريع عملية إلحاق المقاتلين بوحدات الدمج المشتركة التي تنصّ عليها اتفاقية السلام الشامل والمضي في تطبيق برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وضمّ الميليشيات إليها . كما يجب المباشرة فوراً بصرف نسبة 2% المتراكمة من عائلت النفط لجنوب كردفان بحيث يُمكن المضي بتطبيق مشاريع تنمية أساسية انطلاقاً من عملية تشاورية شاملة تُشرك السلطات القبلية . وينظر النوبة بشك إلى حلفائهم من الحركة الشعبية لتحرير السودان كونهم لم يبنز عوا لهم صفقة أفضل في اتفاقية السلام الشامل وصبوا اهتمامهم على الفوز بمنطقة أبيي وما تحويه من نفط وعلى منح الجنوب وعداً بعقد استفتاء حول الاستقلال . ولكن البروتوكول الخاص بذلك عقد مشاورات عامة بعد الانتخابات للنظر في إمكانية مراجعة شروط اتفاقية السلام الخاصة بالولاية الجديدة وتسوية المواضيع العالقة وعلى سبيل المثال ملكية الأرض واستخدامها وتؤدي المساعدات المالية دوراً أساسياً في عقد حوار بين القبائل بهدف تعزيز

المصالحة والتوصل إلى جدول أعمال مشترك حول المداولات . ويجب أن تعالج المداولات شؤون إقامة آلية نظامية تُعنى بفض النزاعات القبلية حول استخدام الأرض وطرق ترحال القطيع ، وهي آلية مشابهة لمفوضية السلم لجنوب السودان . كما يجب أن تُحدد مبادئ عمل اللجنة المعنية بمعالجة الشكاوى حول الأراضي والتي جمعتها النوبة لاسيما منذ السبعينات .

تضطلع بعثة الأمم المتحدة في السودان وسائر أفراد الأسرة الدولية بأدوار محورية لناعية إرساء الاستقرار في الولاية الجديدة . ولا ينحصر دور البعثة بتسجيل الحوادث العنيفة بل يملى عليها أن تحذو حذو اللجنة العسكرية المشتركة التي تأسست في جبال النوبة بعد اتفاقية وقف إطلاق النار لعام 2002 أن تُصبح شريكاً فاعلاً في الوقاية من النزاع المحلي بالتعاون مع سلطات قبلية . وإذا تعذر الأمر على قيادتها المحلية ، يجب استبدالها . وعلى خط مواز ، يجب على الجهات الدولية الراعية لاتفاقية السلام الشامل كما على شركاء السودان الثنائيين ممارسة الضغوط على حكومة الوحدة الوطنية لكي تولي مزيداً من الاهتمام لعملية بناء السلام في الولاية . ولم يفت الأولي ليعي السكان في خط المواجهة بأنّ شنّ حرب جديدة ليس السبيل إلى معالجة شكاوهم وبأنّ الفرصة لم تفت بعد لإرساء الاستقرار .

وكان علي حكومة الوحدة الوطنية وقيادتي حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان إتخاذ خطوات تجاه أعمال أرضية لحلول سياسية منها :

1. توفير دعم سياسي لمشاركة الأفارقة والعرب بشكل كامل في حكومة جنوب كردفان ،
 2. تسريع دمج المقاتلين السابقين في الشرطة ووحدات الدمج المشتركة ،
 3. إقامة لجنة خدمة وطنية تدمج الأنظمة الإدارية في منطقتي الولاية الجديدة وضم قبائل النوبة المؤهلة إلى خدمة حكومة الولاية المدنية ،
 4. الأمر ذاته كان يجب أن يسعي إلي توفير مناخ للإصلاح الاقتصادي بخطوات منها :
 5. صرف نسبة 2% المتراكمة من عائدات النفط وأموال صندوق إعادة التأهيل والتعمير وتوزيعها على قبيلة المسيرية وحكومة ولاية كردفان الجنوبية لتسريع عجلة التنمية ،
 6. إقامة لجنة تنفيذية تنفيذية ، تضم تمثيلاً عن كل محلية في الولاية ، للإشراف على عملية توزيع الموارد بصورة منصفة ، وتحديد الأولويات وإقامة خطة عمل ورصد التطبيق ،
 7. دعم جهود حكومة الولاية بمساندة وكالات الأمم المتحدة لتحسين الخدمات الأساسية لا سيما في المناطق الخاضعة لسيطرة الحركة الشعبية لتحرير السودان .
- وكان هناك خطوات ضرورية لإصلاح البنية الفوقية ومنها :

1. إقامة آليات مناسبة لمكافحة الفساد تحرص على توزيع أموال التنمية توزيعاً قابلاً للمساءلة في الولاية وبالتالي إحباط ممارسات الفساد ،
 2. إعادة تشكيل البنية الحكومية والمؤسسية في الولاية مع مراعاة إشراك الجميع في الحكم .
 3. توفر حكومة ولاية جنوب كردفان الدعم المالي لعقد الحوار بين القبائل وإقامة آلية لتحقيق المصالحة القبلية وإدامتها بين قبائل النوبة والمسيرية .
 4. تشجيع الحوار في ولاية كردفان الجنوبية بين ممثلين عن القبائل كافة لإخراج أجندة مشتركة يُصادق عليه المجلس التشريعي وتُحدد أولويات عملية التشاور العامة للترتيب للانتخابات .
- وُدبرز المبادئ الأساسية لتوجيهها كالاتي :

1. مواطن الخلل في بروتوكول اتفاقية السلام الشامل كما جاء في المادة 3 . 6 ،
 2. على إقامة آليات فضّ النزاعات القبلية حول استخدام الأرض وطرق هجرة القطيع ،
 3. تحديد المبادئ الأساسية لإقامة لجنة أراضي الولاية .
- وكان يمكن لبعثة الأمم المتحدة في السودان أن تقوم بنقاط أساسية مثل :
1. المشاركة في الوقاية من النزاعات المحلية بالتعاون مع السلطات القبلية والسير على مثال اللجنة العسكرية المشتركة في جبال النوبة بعد اتفاق وقف إطلاق النار عام 2002 .
 2. مراجعة العمليات في جبال النوبة وتعزيز قدرتها على الحيلولة دون وقوع نزاعات قبلية .
 3. إقامة نظام إنذار مبكر للوقاية من النزاعات بالتعاون مع الشرطة وممثلي الإدارات الأهلية .
 4. توفير الدعم الفوري لتطبيق نشاطات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الولاية .
- وهناك جهات مانح تهتم بما يدور في السودان ويمكن مناقشتها للمساهمة للقيام بنشاطات :
1. مساعدة الولاية على التعافي من النزاع ومنحها الأموال المخصصة للتنمية .
 2. توفير الدعم الفتي المباشر تحقيقاً لدمج المناطق الخاضعة سابقاً لسلطة الحركة الشعبية لتحرير السودان دمجاً إدارياً ضمن حكومة جنوب كردفان .

تلك رؤية عن الحلول الممكنة لإحدي مناطق النزاع علي الأرض في السودان . ولكن يبدو أن سلطة النظام كان لها آراء أخرى تتعلق بملكية الأرض وتكريسها لرفاهية المواطن وضمان حياته . ومن الحديث الذي ادلي به علي عثمان حول ملكية الأرض يوم 13 أكتوبر 2009 أثناء مخاطبته لدورة الانعقاد التاسعة للمجلس القومي للتنمية

العمرانية بالخرطوم بدا أن الأمر كان مختلفا . والحديث نم عن أنه وبعد أكثر من أربعة عقود في السياسة السودانية لم يستوعب أحد جذور الأزمة الوطنية وأس الداء الذي تأصلت منه قضية عدم الاستقرار في السودان . وقد أقر علي عثمان فيما يتعلق بقضية ملكية الأرض بخطأ ارتكبه المفاوضون في نيفاشا بعدم جعل سلطة التصرف في الأراضي شأنًا قومياً يعالج بمنهجية خاصة ، مثله مثل الموارد التي في باطنها⁵ . وقال : خسرتنا من الشراكة لمتشاكسة سلطة التصرف في الأراضي ، فنقرنا الإستثمار العربي والأجنبي بسبب التضارب في الإختصاصات والسلطات حتى على المستوى الواحد . وبدلاً من أن يفتخر الرجل بأن موقفهم في إتفاقية نيفاشا فيما يتعلق بحقوق الأرض كان متقدماً وسار في الاتجاه الصحيح لتصحيح الخلل التاريخي الذي أقعد السودان عقوداً تحدثت عن فشل وندم عليه . النمطية هنا أصبحت متناقضة من ناحية مساق الاقتصاد السياسي وقطعا بعدت عن روح الإسلام . ومفهوم الحديث يأتي علي أساس الأهمية الغير مسبوقه بزراع الإستثمار الأجنبي وجذبه بأي صورة ولدرجة الإغراء بأراضي إن كانت لها حقوق زراعة أو مسجلة أو يرعى فيها المواطن . وجعل الأراضي جميعها ملكية دولة أقرب إلي روح كارل ماركس في رأس المال . ولكن إعادة تملكها للإستثمار الأجنبي فهو تأصيل للفكر الإقطاعي وبشراسة غير مسبوقه . وبالرغم من خلفية الرجل القانونية إلا أن موقفه هذا يشير إلي خلط وتشابك كبير في المفاهيم ، وإلا لما كان وصف ما حققه من نجاح بالخطأ . وكان واضحاً أن ماتم في نيفاشا بناء علي تصريح الرجل لم ينتج أبداً عن قناعه متأصلة للاعتراف بالمجموعات بأحقيتها في أرضها ، بل تم نتيجة لضغوط المفاوضين من الحركة الشعبية التي طالبت بوضع ملكية الأرض للمجتمعات⁶ . والأغرب من ذلك هو أن نائب الرئيس سبق وأعلن في البرلمان بأن ما يحدث في الأرض وتخصيصها للمستثمرين بتلك الصورة ما هو إلا نوعاً من النهب المسلح⁷ . ناقض بذلك النائب نفسه في موضوع بالغ الحساسية لأنه اعتقد أنه أخطأ بالقبول الجزئي لملكية المجتمعات للأرض وأن ما يحدث ضد المجتمعات ما هو إلا نهب مسلح . هذه المواقف تدل بوضوح انعدام الرؤية وأنها تحدثت بغير أسس علمية ومثل هذا التصريح كان نكوصاً عن معتقداته وإنحيازاً لجانب أساسيات مثلت حمدي وهو العقلية الاقتصادية للنظام .

6. الأرض واتفاقية نيفاشا

رفض مفاوضوا الحكومة أثناء مفاوضات نيفاشا الاعتراف بملكية المجتمعات للأرض . وكان أحد منظرهم وهو تاج السر محجوب ، مدير المركز القومي للتخطيط الاستراتيجي ، وأحد مفاوضي الحكومة وشراًع بأن الاعتراف بملكية المجتمعات للأرض لا يمكن الدولة بالقيام بالتنمية . وهذا يعكس بوضوح الفهم البسيط والمختل لديه كالمخطط الاستراتيجي الأول في البلاد . ولم يطرح تساؤل لمن تقام تلك التنمية التي تحدثت عنها المدير الاستراتيجي وإذا لم تكن التنمية من أجل المواطنين فلماذا تكون . ومثل هذا المنهج أكد في نظر منظره أنه ليس إلا تركيز وتقوية للنهج المركزي الشمولي وهي ذات السياسة التي حرمت المواطنين حقهم في التنمية . وأن مثل تلك الأحاديث ما هي إلا تجذير لمبدأ الرأسمالية الأول وهو الاستيلاء علي عوامل الإنتاج وأهمها الأرض⁸ . وبحرمان المواطن من عامل الإنتاج الوحيد المتيسر وهو الأرض يمكن تحويل النمط الإنتاجي إلي نمطية القن التي كانت معروفة في القرون الوسطي . ولم تقم الحرب في جبال النوبة والنيل الأزرق إلا نتيجة لهذا النهج الذي يمنح السلطة المركزية الحق في رشوة كبار الضباط من الجيش والشرطه بمنحهم مئات الآلاف من الأقدنة في تلك المناطق علي حساب سكانها المالكين الشرعيين للأرض ويبقي المزارع مؤجراً للأرض أو اجيراً عليها . قضية ملكية الأرض في السودان ليست بهذه البساطة التي يتخبط بها المسؤولون وتجعلهم ينظرون إليها من خلال مصالح الطبقة الحاكمة والتي لا يهتمها تشريد مئات الآلاف من المواطنين وحرمانهم من الاستفادة من موارد أرضهم . حدث ذلك في مشروع سد مروى وما أثاره الناشطون من أبناء المناصير وممثلهم من تمسكهم بأرضهم ورفضهم التهجير خارجها حسب مزاج المتنفيين في الدولة . لكن واقع الدولة السودانية يدل علي أن الشماليين في السودان الذين يعتبرون أنفسهم عرب وهم بهذا يعترفون بأنهم وافدون علي السودان وأنهم قبل عام 642 م لم يكن لهم وجود أو ملكية في هذه البلاد . مثل هذه الجدلية تعطي الحق نظرياً للمجموعات الأفريقية لطرد العرب من أراضيها متى ما قويت شوكتها واستقوت عليهم . وليس أمامها إلا أن تعلن أنها تسودت وأن ولائها هو للأرض الجديدة ولا تدب للعرب بشيء حتي إن شاركتهم لغتهم وثقافتهم . هذا ليس أمراً جديداً ، ففي الأمريكيتين ، قبل الاسبان والبرتغاليون أن يكتسبوا أرضهم وثقافتهم الجديدة مع الاحتفاظ بوشائج القربى والتاريخ مع أرض اجدادهم . ولاؤهم هو لبلادهم التي يعيشون فيها . لم تدخل السودان مجموعة عربية واحدة بل مجموعات مختلفة سكنت أراضي السودان الواسعة وتداخلت مع الأعراق الأخرى . كثيراً ما وقعت الحروب بسبب تداخل الحيازات

⁵ حسب ما أوردت صحيفة الصحافة يوم 14 أكتوبر 2009 .

⁶ الشرق الأوسط 21 أكتوبر 2003 .

⁷ محجوب محمد صالح : دعونا نفتح ملف الإستثمار الزراعي في السودان (2) الأيام 29 يوليو 2008 .

⁸ محمد سليمان (2001) حروب الموارد والهوية . الدار السودانية للنشر .

القبيلية وفي الغالب ظلت كل مجموعة تقيم فوق أرضها وتدافع عنها في ظل انعدام دولة مركزية . ومن أسباب استمرار دولة الفونج واستقرارها هو عدم منازعتها للمجموعات القبلية ملكية أراضيها وقبلت بأن تدفع تلك المجموعات الجزية لسلطان الفونج . في العهد التركي لم تنازع الدولة الشعوب أراضيها . وطلب الخديوي عباس حلمي في القرن التاسع عشر من المستثمرين الأوربيين الذين طالبوه بتخصيص أراضي لهم في السودان أن يتم أي استثمار في الأراضي بالاتفاق مع ملاكها . لم يستطع المستثمرون الحصول منه علي أي تنازل فيما يتعلق بأراضي السكان . كان ذلك قبل مضي أكثر من 180 عاما ومن دولة مستعمرة . تخلف قادة الإنقاذ عن ادراك هذه المفاهيم البديهية بأن المواطنين لا يقبلون التغول علي أرضهم دون مشورتهم . وفعل البريطانيون ذلك إبان فترة حكمهم فأجروا مفاوضات طويلة مع أهالي الجزيرة ولم ينزعوا أراضيهم بل إستأجروها منهم بقدر ولفترة معلومة . أشركوهم في المشروع وخصصوا لهم أرضا يكون انتاجها لهم وتحمل الدولة تكلفة ريبها بالإضافة إلي دفع نصيب من عائدات بيع القطن لدعم الخدمات الأساسية في المنطقة . كان هذا مفهوم وسلوك المستعمرين والغاصبين الذين زعم القادة الوطنيين بأنهم طردوهم نسبة لظلمهم واستفرادهم بموارد البلاد . وغريب الأمر أن مفاهيم الاغتصاب والإقصاء ونهب الأرض بصورة مباشرة لم تحدث أو تتأصل إلا بعد الاستقلال . وبعد عام الاستقلال المجيد 1956 وتحت ما عرف بالحكم الوطني إذا كان وطني حقيقة نزعت الأراضي من المواطنين بغير وجه حق أو باسم الاستثمار . طرد المواطنين من الأرض بقوة السلاح وفي كثير من الأحيان قتلوا عندما إحتجوا . قضايا أراضي السلمة وكجبار وأمري وغيرها أمثلة قليلة لإجحاف الدولة تجاه حقوق مواطنيها . ثم أتى نائب الرئيس ليتأسف لانه اعترف بالقليل جدا للمواطنين بالحق في أرضهم . لكنه لم يعترف بكامل الحق المهضوم وأن الإثاقية لم تنصف المواطنين والمجتمعات كما يجب وأن كل ما أنجزته هو تشكيل مفوضية للأرض علي الورق فقط . قال أمين حسن عمر أحد مفاوضي الحكومة أن مفوضية الأراضي لاقيمة لها ولا صلاحيات . لن تتم مشاريع الاستقرار والتنمية في السودان دون اشراك المواطنين فعليا في المشروعات التي تقام علي أراضيهم وتوضيح فائدة تلك المشروعات وما ستجلبه عليهم من فوائد . أما إقامة المشروعات من أجل مصالح مجموعة مختارة في السلطة وخدمة لأغراضها الجهوية فمن نتائجها أن يقود البلاد إلي مزيد من التفكك وسنقاتل كل مجموعة إثنية دافعا عن أرضها .

7. النظام السياسي والاستثمار

في ظل السياسات الإستثمارية لحكومة الإنقاذ الوطنى ، أصبح لملكية الأرض آثار سلبية علي كافة أبناء البلاد . ونشأت معظم الإنتهاكات والنزاعات حول ملكية الأرض أو حول المزارع والمشاريع المطرية فى كافة أنحاء البلاد . أحد الأمثلة هو منطقة جبال النوبة التي تم تسجيلها دون موافقة مجتمعاتهم . ظلت إجراءات تسجيل الأراضي وطرق نزعها من السكان الأصليين غريبة فى نظر سكان منطقة جبال النوبة . لم يكن لهم الماماً بالقراءة والمتابعة بما يجرى والكتابة بكشف ما يتم من مخطط مرسوم ومعرفة بالبيروقراطية . الأخيرة تطلبت تحت النظام الحالي بمستويات فسادة المعروفة معرفة شخصية بموظفى الدولة لوقف ما يتم من عبث بحقوق ملكية الأرض . كانت حقوق الملاك غير المسجلين حتى عام 1970 محمية لحد ما بالإقرار بالإدارة الأهلية وسلطانها فى ما يتعلق بالأرض . ولكن قانون الأراضي لعام 1970 أغلق الباب أمام أى حق فيما عدا حقوق إستعمال الأرض غير المسجلة للزراعة والمرعى والتحطيب . كما قيد حقوق السلطات المحلية . جعل ذلك تلك الأرض غير المسجلة قابلة للنزع أو لأى تسجيل غير محتمل . فمن الناحية النظرية فإن المزارعين المؤهلين فقط هم الذين يسمح لهم بتسجيل الأرض . ولكن فى الواقع العملى أن هذه الأراضي تذهب إلى أشخاص آخرون ومؤسسات خارج نطاق المنطقة أو ما يسمى بالمستثمرون الجدد . يتمتع الفرد منهم بأن له رأس المال ومستعد لتأجير شخص مسؤول عن الأرض أو المزرعة أو المشروع . ونتيجة لذلك فإن العديد من المستثمرين قاموا بتسجيل أراضى لم يروها مطلقاً . وقد تكون مستخدمة للزراعة بواسطة السكان المحليين أو للرعى بواسطة الرعاة . ولكن بمجرد أن يتم تسجيلها فإن هؤلاء الناس والذين قد يكونوا يستخدمون هذه الأرض لأجيال خلت تحت القناعة الخاطئة بأن ذلك جعل ملكيتهم مؤكدة . وبذلك يصبحون متعددين علي الأرض بموجب القانون . وصيغ القانون بشكل يجعل من التعدى تهمة خطيرة يعاقب عليها بالغرامة أو السجن . ولهذا فإن ترك الشاغلين السابقين للأرض بدون أى نوع من التعويض كان أمراً بديهياً .

توسعت مناطق الزراعة الآلية بين عامى 1968-1986 بمنطقة جبال النوبة إلى أكثر من ثمانية مليون فدان . وبمنتصف الثمانيات تم الاستيلاء على معظم الأراضي وامتدت بشكل واسع ، فكانت كارثة إقتصادية وبيئية واجتماعية ساهمت فى مجاعة عام 1984-1985 . وفى خطط ما بعد المجاعة أوصت وزارتى المالية والاقتصاد بالتحول من المزارع الآلية التجارية إلى دعم الملكيات الصغيرة عبر البنك الزراعى . الأخير أصبح وبالأى ونقمة على صغار المزارعين الذين توقفت مزارعهم عن التوسع بعد ما أودع بالكثير منهم إلى غياهب السجون ومصادرة ممتلكات البعض منهم وتحويلهم إلى متسولين ومطاردين من قبل القانون . بينما توسعت المشاريع الخاصة والملاك الجدد على مساحات أكبر من تلك المسجلة بها . وهي اعتبرت من الناحية العملية فوق

القانون واللوائح . ومنذ إدخال الزراعة الآلية الموسعة فى السبعينيات حدثت أكثر الانتهاكات فظاعة فى منطقة جبال النوبة فأصاب المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة . تقع حوالى ربع ثلث مساحة مشاريع الزراعة الآلية فى السودان بولاية جنوب كردفان وكانت هناك حالات كثيرة تم فيها إبعاد مزارعى جبال النوبة من أرض أسلافهم . قدم بعضهم للمحاكمة وعوقبوا عندما رفضوا التخلّى عن أراضيهم إما بالجلد أو السجن . وفى عام 1981 فى قرية فايو بمناطق الغلفان حوصرت كل القرية بمزرعة آلية لتولت تقريباً على كل أراضى القرية . فى عام 1984 تم القبض على ثمانين مزارعاً رفضوا تسليم أراضيهم لمؤسسة زراعية فى امتداد مشروع المقينس بجوار منطقة رشاد وقدموا إلى محكمة الطوارئ فى مدينة كادوقلى .

استمر توسع المشاريع الخاصة بالزراعة الآلية فى عهد حكومة الإنقاذ الوطنى . وصار أكثر عنفاً بعد إصدار الحكومة لقانون تشجيع الإستثمار لعام 1990 . وقد نصت المادة (3) فيه على أن تسود أحكام هذا القانون على أحكام قانون آخر فى حالة تعارضه معه بالقدر الذى يزيل التعارض بينهما . وتم بناء على نص الفصل السادس المادة (23) من القانون إنشاء الهيئة العامة للإستثمار كما نصت المادة (٢٤) على تشكيل المجلس الوزارى الذى من صلاحياته :

1. تهيئة المناخ المناسب للإستثمار ووضع السياسات العامة وتشجيعه .
 2. تحديد حجم المشاريع ونوعها .
 3. وضع الأسبقيات فى منح التراخيص .
 4. تخصيص الأراضى الإستثمارية .
 5. إجازة الخريطة الإستثمارية القومية وموجهاتها وكمتطلبات البنىات الأساسية .
- كلف على الحاج ، الإسلامى المخضرم برئاسة الهيئة العامة للإستثمار التى أصدرت لأئحة تشجيع الإستثمار لسنة 1990 . وتبنى سياسة إباحة الإستثمار تحقيقاً للإستراتيجية المجازة ضمن البرنامج الثلاثى للإنقاذ الإقتصادى (1990-1993) . ونصت المادة (٤) . وهى المادة الأساسية فى تنفيذ كل السياسات لإزالة كل العقبات الإدارية والإقتصادية والقانونية أمام رجال الأعمال والمستثمرين فى الحقل الإقتصادى من حرفيين ومهنيين ومزارعين وخريجين وكذلك كل المستثمرين غير السودانين لينطلقوا للعمل فى ظل سياسات وإجراءات جديدة . وقامت الهيئة العامة للإستثمار بتنفيذ خطة إستثمارية للأراضى واسعة النطاق . ووزعت بموجبها ملايين الأفدنة الزراعية فى مناطق كردفان وجبال النوبة والنيل الورق وأعلى النيل على شركات وأفراد بغرض الإستثمار الزراعى وتمشياً مع فلسفة إزالة كل العقبات أمام المستثمرين . أصدرت الهيئة فى عام 1991 الخريطة الإستثمارية بموجب قرار من رئيس الجمهورية الأمر الذى يحرم أى شخص متضرر من اللجوء إلى المحاكم والتى لا يجوز لها آنذاك النظر فى قرارات رئيس الجمهورية ، كما قامت الحكومة بتعديل قانون المعاملات المدنية تمشياً مع ذلك الغرض .

ركبت تلك السياسات لفرض واقعاً ظالماً ومأساوياً بالنسبة للمزارعين والرعاة فى تلك المناطق حيث حرّموا من الأراضى التى يعتمدون عليها فى معاشهم ، كما حرّموا من أى فرص للتقاضى والإحتجاج . وبناءً على التعديلات المشار إليها شطبت كل الدعاوى التى رفعها الأفراد الذين تضرروا من الخريطة الإستثمارية التى تجاوزت كل الحقوق التاريخية للقبائل الزراعية والرعية التى كانوا يستغلونها فى الزراعة التقليدية . كما عمد بعض المستثمرين الذين أزيلت من أمامهم العقبات القانونية إلى إستثمار الأراضى التى منحت لهم فى تجارة الفحم النباتى والحطب بأنواعه . سبب ذلك أضراراً بيئية كبيرة فى تلك المناطق بتعرية التربة وحاول البعض تأسيس فروع لجمعيات حماية البيئة إلا أنه تم إعتقال الذين حاولوا القيام بذلك العمل .

كان الواقع محزناً فى جبال النوبة والنيل الأزرق حيث وزعت آلاف الأفدنة على أنصار الحكومة وكوادر الجبهة الإسلامية . هذا مثل أسامة بن لادن الذى منحت شركته وادى العقيق مساحة لا تقل عن 20 ألف فدان فى منطقة باو مع شركات أخرى . وحرّم المواطنون الفقراء والسكان الأصليون فى تلك المناطق من حيازاتهم التقليدية . وحرمت القبائل الرعية فى المنطقة من مساراتها الرعية التقليدية . فجر ذلك نزاعات دامية بين العرب الرحل والنوبة المزارعين فى جبال النوبة ، وصراعات قبلية ما بين العرب والفلاتة بجنوب النيل الأزرق . وحدثت تجاوزات فى توزيع ملكية الأراضى بجبال النوبة فى مجال الخطة السكنية والمحلات التجارية والمواقع الإستثمارية والمشاريع الزراعية فى الأرياف والمدن الكبيرة مثل الدلنج وكادوقلى ورشاد وأبو حبيبة وكالوقى ولقاوة واللىرى وتلودى . تولد الثراء الفاحش وغلاء فى الأراضى وارتفاع جنونى فى الأسعار والإيجار من قبل الملاك الوافدين من خارج المنطقة . وأصبحت تلك عوائد استثمارية ذات فوائد ربحية تفوق كل تصور مقارنة بالعاصمة القومية .

8. الخاتمة

عانى الكثير من السودانيين من أصول المختلفة من التمييز فى القانون السودانى منذ العهد الإستعمارى . وحرّموا بعضهم من كثير من الحقوق وغالباً ما تمت معاملتهم كمواطنين من الدرجة الثانية والثالثة . ومن الأمثلة غياب

ديار للفلاتة والبرقو والهوسا والعرب الرحل فى السودان بالرغم من أن هناك مناطق معينة فى السودان يسودها الهوسا ومنها مايرنو فى النيل الأزرق وتلس فى دارفور وهى مناطق أصغر من أن تغطى احتياجاتهم وكثافتهم السكانية تربو على المليون شخص معظمهم رعاة . واستخدمت حكومة الجبهة الإسلامية قضية الفلاتة فى جنوب النيل الأزرق والعرب الرحل والبرقو والفلاتة فى جبال النوبة بطريقة خبيثة تنتهج سياسة فرق تسد على المجتمعات الريفية والسكان الأساسيين . وضمنت لنفسها بوعود لهذه المجموعات بالأرض وحقوق أخرى ليصبحوا حلفاء أقوىاء فى حروبها . وفى نفس الوقت أفزعت فيه جماعات أخرى كثيرة من أن أراضيهم لن ستمنح لهم . وكان لا بد أن يعى الجميع إن تكتيكات الجبهة الإسلامية غير أخلاقية وخطيرة . وهذا على الرغم من ذلك فإن قضية الفلاتة والبرقو والعرب الرحل حقيقية وإنسانية ولن تختفى . وكان مهماً أن تضمن الحكومة حقوق أراضى هؤلاء فى المناطق المختلفة باتفاق مع السكان الأصليين لهذه المناطق المختلفة من السودان بشكل يلبى احتياجاتهم ولا يخرق حقوق السكان الآخرين . ولا بد من إعادة النظر فى كل ما تم من توزيع فى الأراضى وملكية الأرض التى تتمثل فى المشاريع الزراعية والمواقع السكنية والاستثمارية والتجارية وأراضى الريف وتجميد فورى لكل التسجيلات التى تمت . هذا مع إقرار قانون بأعراف الأراضى وبالطبيعة العادلة للحقوق العرفية الخاصة بالأرض .

9. المراجع

1. Schmeidl, Susanne. (1998) Comparative Trends in Forced Displacement: IDPs, and Refugees, 1964-96, in J. Hampton (Ed.) Internally Displaced People: A Global Survey (pp. 24-33) London: Earth-scan Publications.
2. الشرق الأوسط 21 أكتوبر 2003 .
3. صحيفة الصحافة يوم 14 أكتوبر 2009 .
4. (2008)
21-145 .
5. محجوب محمد صالح : دعونا نفتح ملف الاستثمار الزراعي فى السودان (2) الايام 29 يوليو 2008 .
6. محمد سليمان (2001) حروب الموارد والهوية . الدار السودانية للنشر .